من خلال تعزيز السيولة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية

«غلوبل»: رفع تصنيف أسواق الإمارات وقطر سيكون له أثر إيجابي على المنطقة

قال بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» بعد سنوات من الجهود التي بذلته كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، تم يوم أمس رفع تصنيف اسواق البلدين من «أسواق واعدة» إلى «أسواق ناشئة» بفضل الخطوات التي اتخذتها هذه الأسواق لكسب ثقة المستثمرين العالميين. ومن المتوقع أن تنضم أسواق الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في 31 مايو 2014 على أن تمثل قطر 0.45 في المائة من وزن المؤشر والإمارات 0.4 في المائة. وكانت هذه الأسواق قد سعت لدخول مؤشر الأسواق الناشئة منذ العام 2008 ولم تتمكن من ذلك. وتاتي هذه الخطوة لتؤكد اهتمام المستثمرين المؤسساتيين بأسواق الأسهم في البلدين حيث أنه من المتوقع أن يستقطب مصادر أكثر استقرارا من رأس المال للأسهم المحلية.

وتابع التقرير يرجع السبب الرئيسي لإنضمام هذه الأسواق للمؤشر بحلول شهر مايو من العام 2014 للتطورات الإيجابية في البنية التحتية لأسواق بعض الدول. ففي قطر والإمارات العربية المتحدة، تم تعزيز نموذج الكفاءة التشغيلية للتسليم مقابل الدفع «DVP» من خلال إدخال آلية مناسبة للتداول والتي تشمل «في حالة قطر» أو التي سوف تشمل «في حالة الإمارات العربية المتحدة » التسهيلات وإقراض الأوراق المالية. وقد أدى ذلك الى تعزيز ثقة المستثمرين المؤسساتيين العالميين على حفظ أصولهم وبدأت الأغلبية منهم التحول من هيكل الحساب المزدوج إلى الحساب الواحد. ونتيجة لذلك، فقد تم رفع مستوى تدابير حفظ الاوراق المالية من «-/؟» إلى «+» في كلا السوقين.

كما أعلن MSCI بانه يراقب عن كثب الوضع في مصر، ولا سيما التطورات السلبية في سوق الصرف الأجنبي. ومن الممكن مراجعة تصنيف مؤشر MSCI مصر واحتمال استبعاده من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة حيث يتوقع ان يزداد الوضع سوءا في الأشهر المقبلة.

واضاف أصبح مؤشر MSCI للأسواق الناشئة المؤشر المرجعي لأسواق الأسهم العالمية الناشئة وإلى حد بعيد المؤشر المعتمد على نطاق واسع لتقييم مدراء الصناديق في الأسواق الناشئة. ويتتبع العديد من المستثمرين الأجانب ومداراء الصناديق عن كثب الأسواق الناشئة، ويتم مقارنة معظم أصول المؤسسات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي آسيا وفقا لمؤشرات MSCI، كما أن ثلثي مدراء صناديق الاستثمار في أنحاء أوروبا يستخدمون مؤشرات MSCI كمؤشرهم الدولي. وعليه فإن نحو 1.5 تريليون دولار يتم مقارنة أدائها باداء مؤشر MSCI EMF.

ان رفع التصنيف إلى أسواق ناشئة يساهم في تعزيز السيولة وجذب المستثمرين إلى أسواق الأسهم في المنطقة، وبالتالي سيؤدي على الارجح لتدفق رؤوس الأموال التي يتم تقييمها وتتبعها وفقا للمؤشر في تلك البلدان. وحالما يتم تضمين دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر رسميا في مايو 2014، فإن مبالغ كبيرة ستتدفق إلى هذه الأسواق إذا ما أخذنا بعين الإعتبار نسبة هذه الأسواق في المؤشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التدفق سيكون في الغالب من مستثمرين مؤسساتيين مع أفق استثمار طويلة المدى، وخلافا لمعظم التدفق الحالي والذي يتميز بانه استثمار قصير المدى في صناديق التحوط قناصة الفرص.

> ■ التطورات الإيجابية في البنية التحتية سبب انضمام هذه الأسواق
> ■ دبي وأبو ظبي السوقان الأعلى أداءً منذ بداية العام

واشار كانت دبي وابوظبي الأسواق الأعلى أداء منذ بداية العام والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى انتعاش السوق العقاري وسوق البناء والتشييد. ولم يقتصر هذا الارتفاع فقط على أسهم العقارات ولكن شهدت ايضا البنوك وشركات البناء ارتفاعا مماثلا حيث ان كلا القطاعين مرتبطين بالعقارات. ومن ناحية أخرى فقد بدأت قطر بداية متأخر ولكنها استطاعت مؤخرا ان تلحق باقي دول الخليج من حيث الأداء. وبالرغم من أن هذا التصنيف سيكون إيجابيا لدى المستثمرين، إلا إنه في الارجح لن تبدأ الصناديق الأجنبية التي تتبع مؤشر MSCI في الاستثمار إلا بعد تطبيق إعادة التصنيف في مايو من العام المقبل. ويبدو أن الأسواق تفاعلت إيجابيا مع هذه الأخبار بارتفاعها اليوم. وبالرغم من أن هذا التصنيف يرتبط بشكل خاص بدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، غلا أنه سيلفت انتباه مدراء الصناديق المخصصة للأسواق الناشئة للأسواق الإقليمية الأخرى مما سيؤدي إلى اجواء ايجابية بشكل عام.

سوق الإمارات

«سوق دبي» يرحب بالقرار

رحب سوق دبي المالي امس بترقية أسواق الإمارات العربية المتحدة إلى فئة الأسواق الناشئة وفق المراجعة الدورية السنوية لتصنيف الأسواق العالمية من جانب شركة مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال «إم إس سي آي».

وقال عيسى كاظم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة سوق دبي المالي في تصريح صحافي له..إن هذه الخطوة المهمة تمثل اعترافا من المؤسسات العالمية بما تم إنجازه من جانب سوق دبي المالي الذي لعب على مدى الأعوام الثلاثة الماضية دورا محوريا في تطوير بنية السوق المحلية بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع.

واشار إلى أن هذه الخطوة تعد طبيعية ومتوقعة مع تكامل بنية السوق وتلبية متطلبات الترقية كافة منذ فترة طويلة.

ولفت كاظم إلى أن سوق دبي المالي لم يدخر جهدا وبادر باتخاذ كثير من الخطوات الرامية إلى وضع الأطر اللازمة لتطوير بنية السوق على أكثر من صعيد ومنها تطبيق آلية «التسليم مقابل السداد» منذ عام 2011 ووفر في مايو الماضي نظام « التعويض النقدي للمشتري».

وأضاف أن إدارة السوق انخرطت في حوار مثمر مع مختلف الأطراف ذات الصلة خصوصا مصارف الحفظ الأمين والمؤسسات الاستثمارية العالمية من خلال سلسلة من الاجتماعات في عواصم المال العالمية بهدف شرح الخطوات التي تم اتخاذها أولا بأول والاستماع إلى ملاحظاتهم وأخذها دائما بعين الاعتبار.

واعتبر كاظم ترقية سوق الإمارات إلى فئة الأسواق الناشئة تصويتا بالثقة من جانب المؤسسات الاستثمارية العالمية إزاء أسواق الدولة كما يعبر عن قناعتها التامة بالجهد المبذول من جانب دولة الإمارات.

ارتفاع السيولة بسبب اتفاق لدعم الأسهم التشغيلية

محللون: تداولات بورصة الكويت مرشحة إلى المزيد من التباين

ارجع محللون اقتصاديون كويتيون ارتفاع تداولات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» الى اتفاقات شفهية بين بعض كبار المضاربين لدعم الاسهم التشغيلية رغم محدودية قيمتها النقدية المتداولة. وقال المحللون في لقاءات متفرقة مع «كونا» ان هذه الدفعة للاسهم التشغيلية لم تحقق الهدف المرصود بنسبة عالية حيث لم تتخط القيمة النقدية المتداولة 8.5 ملايين دينار بما يشكل 14.3 في المئة من اجمالي القيمة المتداولة البالغة 59.7 مليون دينار.

وذكروا ان عودة الأسهم القيادية لدفة التداولات لم ترق بعد الى المستوى المأمول منها حيث ما زالت الأسهم الصغيرة والمتوسطة والتي تبلغ قيمها السوقية دون الـ100 فلس تسيطر على مجريات الحركة وهو ما عكسته المؤشرات الرئيسية التي اغلقت في المنطقة الخضراء.

وتوقعوا ان تشهد تداولات اليومين المقبلين مزيدا من التباين على وقع العمليات المضاربية وان كانت في مستويات أخف مما كانت عليه في منتصف الاسبوع الماضي الامر الذي يستلزم الحذر والحيطة من حركات تصحيحية بهدف التأسيس الى مستويات سعرية جديدة.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة في «المجموعة السعودية القابضة» وليد الحوطي ان السوق يشهد حاليا نوعا من التباين في الأداء بعد ان بلغ مستوى 8350 نقطة كاعلى مستوى مضيفا ان النقاط التي فقدها دليل على انه يصحح نفسه بنفسه وهذا امر صحي لبناء مراكز استثمارية جديدة بقيادة بعض المحافظ.

وأضاف أن السوق ينتظر بعض الاستحقاقات منها سياسية واخرى تتعلق باغلاقات النصف الأول من العام 2013 ومؤثرات اخرى ما سيؤثر على مسار السوق فيما تبقى من تداولات الشهر مبينا أن اللافت للنظر انه مع انخفاض الأسهم الثقيلة لم تلحظ صعود «المؤشر الوزني» مع ارتفاع المؤشرين الآخرين.

واوضح ان كثيرا من المتداولين يعتقدون أن نوعية الاسهم في مكون «مؤشر كويت 15» هي الملاذ الأمن الا انه مع قوة المضاربات تغيرت هذه القناعة واتجه هؤلاء المتداولون تجاه الأسهم المضاربية ما يدعو الى حث الصناديق والمحافظ الاستثمارية على الاستفادة من انخفاض الأسعار والدخول بقوة لشراء الأسهم الثقيلة.

من جانبه قال رئيس مجلس الادارة في شركة «الصناعات الكويتية» القابضة محمد النقي ان التذبذب بات السمة السائدة في السوق وهو ما عكسته اوامر البيع والشراء والقيمة النقدية المتداولة على الرغم من ان مقومات ارتفاعات السوق حاضرة بقوة مبينا ان المضاربات دائما هي التي تغير من اتجاه قرارات المستثمرين وهو ما يخلق جوا من الترقب لاستقراء رؤية اتجاه السوق سواء كان بالصعود او الهبوط.

وتوقع ان يشهد السوق حالة مستمرة من التذبذب نظرا لدخول موسم الصيف ورمضان حيث اعتاد على انخفاض في المؤشرات الرئيسية مضيفا ان المتداولين قد يلحظون هذا الشيء حين تنخفض القيمة النقدية المتداولة الى نسب كبيرة مقارنة بما كان يحققه السوق في مايو الماضي.

واضاف ان كثيرا من الشركات الخدماتية المدرجة في السوق تنتظر الكثير من المشروعات التنموية التي تطرحها الحكومة في اطار خطة التنمية من اجل تحسين اوضاعها خلال العام 2013 الذي في ما يبدو انه سيكون افضل من العام الماضي.

من جهته قال المدير العام لشركة «العربي» للوساطة المالية ميثم الشخص انه على الرغم من الارتفاعات الكبيرة في المؤشرات الرئيسية فان القيمة المتداولة لم تكن كما كانت في السابق حيث ان متوسط التداولات في شهر يونيو اقل من متوسط شهر مايو البالغة 107 ملايين دينار يوميا في المتوسط مضيفا ان السوق فقد 55.7 في المئة من متوسط قيم تداولات شهر مايو.

واضاف ان منطقية التداولات تستدعي الا يكون هناك افراط في التداولات كما ان المضاربة العنيفة ادت الى الانخفاض العنيف والارتفاع الأعنف لاسيما ان المؤشرات الوزنية سجلت ارتفاعات نستدل من خلالها على أن قيمة التداولات للاسهم الكبيرة لم تكن في مستوياتها العالية.

وذكر الشخص ان تداولات جلسة اليوم تشير الى ان قيمة تلك الاسهم لم تتخط 8.5 مليون دينار بما نسبته 14.3 في المئة من القيمة المتداولة وبذلك تعتبر نسبة متدنية بدليل عمليات الارتدادات التي كانت واضحة على مستويات تلك الأسهم.

وافاد بانه في حال استمرار تدني قيم التداولات فان ذلك سيزيد من حذر المتداولين اما اذا ارتفعت تدريجيا فوق الـ70 مليون دينار فستعطي الأمان للمستثمرين ويعاود السوق مجددا تخطي الارتفاعات القياسية السابقة.

وليد الحوطي

محمد النقي

ميثم الشخص

الأسهم الأوروبية مستقرة بعد سلسلة خسائر

لندن - «رويترز»: استقرت الأسهم الأوروبية امس بعد تراجعها في جلستين متتاليتين لكن المتعاملين لا يرون فرصة كبيرة للارتفاع في الأجل القريب بسبب المخاوف من تزايد حذر البنوك المركزية بشأن الدعم الذي تقدمه للأسواق.

واستقر مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى دون تغير يذكر عند 1179.50 نقطة في التعاملات المبكرة بعد هبوطه إلى أدنى مستوياته في ستة أسابيع يوم الثلاثاء. وتعافى أيضا مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية في منطقة اليورو مرتفعا 0.1 في المئة إلى 2684.97 نقطة.

ومازال يوروفرست 300 مرتفعا أربعة في المئة عن مستواه في بداية 2013 بالرغم من هبوطه نحو ستة في المئة من ذروته لهذا العام البالغة 1258.09 نقطة التي سجلها في أواخر مايو.

وفي أنحاء أوروبا تراجع مؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0.1 في المئة وداكس الألماني 0.2 في المئة بينما فتح مؤشر كاك 40 الفرنسي دون تغير يذكر

وكالة الطاقة: التباطؤ الاقتصادي يحد من الطلب على النفط

لندن - «رويترز»: قالت وكالة الطاقة الدولية إن النمو الاقتصادي المتواضع يحد من الطلب العالمي على النفط مما دفعها إلى خفض توقعاتها لسوق النفط قليلا. وقالت الوكالة في تقرير سوق النفط الذي تصدره شهريا إن بعض الدول المتقدمة ستشهد تراجعا كبيرا في استهلاك النفط عام 2013 مما يساعد في التعويض عن ارتفاع الطلب في الدول الناشئة. وأضافت الوكالة في تقريرها «من المتوقع أن تحد الظروف الضعيفة نسبيا للاقتصاد الكلي من النمو في عام 2013.»

ارتفاع مفاجئ في الناتج الصناعي لمنطقة اليورو

بروكسل - «رويترز»: أظهرت بيانات يوم الأربعاء ارتفاع الناتج الصناعي لمنطقة اليورو في أبريل نيسان على أساس شهري مخالفا توقعات السوق بانخفاضه غير أن تراجع إنتاج الطاقة والسلع الاستهلاكية المعمرة قلل من وتيرة النمو.

وأشارت بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي إلى ارتفاع الناتج الصناعي في الدول السبع عشرة الأعضاء في منطقة اليورو 0.4 في المئة في أبريل نيسان بعد وصول نموه في مارس آذار إلى أعلى معدل له في نحو عامين وهو 0.9 في المئة.

وكان خبراء اقتصاد استطلعت رويترز آراءهم توقعوا انخفاض الناتج الصناعي 0.2 في المئة. وتأثر الناتج الصناعي في أبريل بانخفاض إنتاج الطاقة بنسبة 1.5 في المئة على أساس شهري - وهو أول انخفاض في أربعة أشهر - وكذلك بتراجع إنتاج السيارات والأجهزة الإلكترونية وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 2.7 في المئة. وعدل مكتب الإحصاءات الأوروبي بيانات الناتج الصناعي في مارس آذار بالخفض ليرتفع 0.9 في المئة بدلا من واحد في المئة في ذلك الشهر.

تونس ستشتري 450 ألف برميل نفط شهرياً من ليبيا

رئيس وزراء تونس يصافح نظيره الليبي

تونس - «رويترز»: قالت وزارة الصناعة التونسية امس إن تونس ستشتري 450 الف برميل نفط شهريا من ليبيا في اطار صفقة بين البلدين لدعم اقتصاد تونس الذي يعاني بشدة بسبب نقص امدادات الطاقة.

وقال بيان لوزارة الصناعة ارسل لرويترز إن البلدين اتفقا على ان «تزود ليبيا تونس بداية من اغسطس 2013 بـ450 الف برميل من النفط الخام شهريا «حتى نهاية 2013» و650 الف برميل شهريا في 2014».

ولم تكشف الوزارة عن تفاصيل بشأن سعر برميل النفط ضمن هذا الاتفاق لكن في وقت سابق هذا العام طلبت تونس من السلطات الليبية تزويدها بالنفط بأسعار تفضيلية.

وبلغ دعم المحروقات نحو 2.8 مليار دينار هذا العام وهو يمثل اكثر من 10 في المئة من ميزانية البلاد.

أبلغ مصدر كبير بقطاع النفط رويترز أن التعطيلات تسببت في تراجع إنتاج ليبيا من النفط إلى 1.16 مليون برميل يوميا مقارنة مع 1.6 مليون برميل يوميا قبل الحرب.

«النقد السعودية» تحذر من جهات التمويل غير المرخصة

مؤسسة النقد العربي

دعا مختصون مؤسسة النقد العربي السعودية إلى أهمية ربط جميع جهات التمويل بأنشطتها المختلفة بـ «المؤسسة» لقطع الطريق أمام الجهات غير المرخصة والتي تنتشر في السوق المحلي، مؤكدين في حديثهم مع صحيفة الرياض، أن استمرار هذه الجهات سيوجد ثغرة لتنقل السيولة بدون رقيب، ما قد تنتج عنه ممارسات تفوق خطورة قضية غسيل الأموال وإغراق المواطنين بالديون.

وللقضاء على الجهات غير المرخصة بالتمويل طالب خالد الجاسر الرئيس السابق للجنة التقسيط بغرفة الرياض وزارة التجارة بالقيام بمسح ميداني لمحلات وشركات التقسيط بكافة مناطق المملكة للتأكد من تضمين نشاط التمويل والتقسيط بتراخيص هذه المنشآت التي تمارس أدوارها بالسوق لحماية سوق التمويل المحلي من الدخلاء الذين أضروا بالنشاط في الوقت الذي سعت فيه مؤسسة النقد إلى وضع لوائح وشروط شركات التمويل في المملكة والتي ستبدأ نشاطها الفترة المقبلة.

وقال إنه من الأهمية للسيطرة على قطاع التمويل والتقسيط والتي تسعى مؤسسة النقد لتنظيمه بمنع المصارف من التعامل مع الوسطاء الذين يقومون بسداد القروض المصرفية للمواطنين وإيقاف هؤلاء الوسطاء لحماية شركات التمويل الرسمية من ممارسات الدخلاء الذين يمارسون أعمالهم بدون تراخيص رسمية.

ودعا الجاسر مؤسسة النقد إلى أهمية ربط جميع جهات التمويل بكافة أنشطتها بمؤسسة النقد ما يقطع الطريق أمام الجهات غير المرخصة بعدم الاعتراف بنشاطها حتى يتم ربطها رسميا وإيقاف جميع معاملاتها بالجهات الرسمية حتى يتم انضمامها إلى منظومة مؤسسة النقد.

وأفاد الجاسر بأن هناك عدة طرق للتضييق على العابثين بسوق التمويل ومنها عدم قبول أي دعوى ترفع أمام وزارة التجارة أو المحاكم إذا كانت بهدف تحصيل أقساط متأخرة إن لم يكن المدعي يحمل سجلا تجاريا يخوله ممارسة التقسيط على وجه الاحتراف وإقفال أي محل أو مكتب لا يحمل سجلا تجاريا يخوله ممارسة التقسيط بالشكل المطلوب مع غرامة مالية تصل إلى 100 ألف.

إضافة إلى إحالة المتجاوزين إلى الجهات المختصة للنظر في مدى تورطهم مع جهات تعمل في مجال غسيل الأموال ووضع غرامة مالية تصل إلى مليون ريال لمن يثبت تورطه من جهات التمويل الرسمية بالتعامل مع وسيط مع السجن والغرامة والفصل من العمل لموظف البنك الذي يثبت تعامله مع وسيط، وأشار الجاسر إلى أنه في حال عدم تدخل الجهات المختصة للقضاء على هذه الظاهرة ممثلة بوزارتي الداخلية والتجارة ومؤسسة النقد والأمانة ممثلة بالبلديات فإن الظاهرة ستستمر، وستكون ثغرة لتنقل السيولة بدون رقيب والتي قد ينتج عنها أمور تفوق خطورة قضية غسيل الأموال وإغراق المواطنين بالديون.

من جهته قال أخصائي التمويل منصور السليمان إن ظاهرة التمويلات غير الرسمية لازالت منتشرة في ظل عدم وجود أنظمة فاعلة تقضي على هذه الممارسات غير النظامية، مشيرا إلى أن حجم تمويلات هذه الجهات يزداد خلال الفترة الصيفية لعدم انطباق شروط نظام سمة على المقترضين الذين لديهم مديونيات لدى البنوك تصل إلى 30 في المئة من دخولاتهم الشهرية.

وحذر السليمان المواطنين من زيادة مديونياتهم عبر هذه الأنشطة غير المرخصة والتي لا يوجد سقف لتمويلاتها المالية وبالتالي ارتفاع خطورة تعثر المقترضين عن السداد، ما يزيد المطالب باهمية تنظيم جهات التمويل عبر العديد من الجهات الحكومية وإيقاف المتجاوزين والتشهير بهم.